

العلاقات الروسية العثمانية (1687- 1878) مسألة البحر الاسود والازمة البلقانية

(الحلقة الرابعة)

عبد الرؤوف سنو(*)

منذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، ظلت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعاءاتها في وراثة الامبراطورية البيزنطية. فتارة بالتوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي، أعلنت روسيا مراراً عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية. إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول اوربية اخرى. فالنمسا كانت تنازعها الزعامة على البلقان، في حين عارضتها بريطانيا وفرنسا القضاء على الدولة العثمانية لأسباب استراتيجية واقتصادية. ونتج عن تضارب مصالح الدول الاوربية في السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، تآزم متواصل في العلاقات الروسية - العثمانية. وفي النصف الثاني من ذلك القرن، اشتعلت الحرب مرتين بين الدولتين وتعرف الحرب الاولى في التاريخ تبعاً للمكان الذي دارت فيه بـ"حرب القرم (1853- 1856)" وانتهت بمؤتمر باريس. وتسمى الحرب الثانية بـ"الحرب البلقانية" (1877- 1878) وانتهت بمؤتمر برلين. وكلا الحربين والمؤتمرات كانتا بعيدتا الاثر بنتائجهما في التاريخ الاوربي والعثماني الحديثين.

إن غرضنا من هذه الدراسة هو تتبع علاقات الدولتين في اربع حلقات: الاولى تشمل سياسة الاندفاع نحو القسطنطينية حتى معاهدة الممرات عام 1841- الحلقة الثانية تلقي الاضواء على دور الدبلوماسية الروسية في مشاريع تقسيم الدولة العثمانية. أما الحلقة الثالثة، فمخصصة لحرب القرم ومؤتمر باريس عام 1856. وتنتهي الدراسة بالحلقة الرابعة التي تتعرض للحرب البلقانية ومؤتمر برلين عام 1878.

1- الاوضاع الدولية ما بين عامي 1857- 1871

إن هزيمة روسيا في حرب القرم وإجبارها على توقيع معاهدة باريس، وما نتج عن ذلك من تباعد بينها وبين النمسا وتقرب الى فرنسا، وانشغال بريطانيا بمشاكلها الداخلية وابتعادها عن المسائل الاوربية، إضافة الى تحقيق ايطاليا والمانيا وحدتهما القومية نتيجة الهزائم العسكرية التي لحقت بالنمسا وفرنسا على الساحة الاوربية، واخيراً صعود المانيا الى مركز الزعامة في اوربا - كل هذه الامور كانت مؤشرات على تحطم جبهة القرم التي ضمنت استقلال الدولة العثمانية وعلى التغيير الراديكالي الذي أصاب التوازن الاوربي ما بين 1857- 1871.

(*) دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة برلين الحرة. دبلوم في التعليم العالي والتنمية الدولية - جامعة كاسل.

بعد زوال دورها المهيمن بمصير ايطاليا والدويلات الالمانية، ركزت النمسا اهتمامها بعد تسوية 1867 (Ausgleich) (المملكة الثنائية - النمسا/المجر) للمحافظة على نفوذها في البلقان - هذا النفوذ الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة الدولة العثمانية واستقلالها. أما فرنسا، التي ناصرت الحركات القومية في اوروبا والبلقان وزادت من تغلغلها التجاري في الدولة العثمانية، وتدخلت في المسألة الشرقية لضرب النفوذ البريطاني، فقد خسرت هذه الميزة بعد هزيمتها على يد بروسيا (1870/1871)، واصبح همها البحث عن حليف للخروج من سياسة العزلة التي فرضها عليها بسمارك واستعادة ما خسرتة الى المانيا. وكان بسمارك، الذي وصف بعد 1871 بـ"سيد اوروبا"، يرى أنه لا يمكن المحافظة على مكتسبات الحرب الالمانية إلا بعزل فرنسا عن أي تحالف اوروبي. فقرب إليه روسيا والنمسا رغم تضارب مصالحهما في البلقان، وحاول إشغال الدول الاوروبية في مسائل بعيدة عن وسط اوروبا. وفي المسألة الشرقية رأى بسمارك أفضل طعم يمكن أن تتلهم به الدول المتصارعة، خاصة أن بلاده لم تكن مهتمة بتلك المسألة. أما بريطانيا المدافعة التقليدية عن سلامة الدولة العثمانية، فكانت تُحكم في تلك المرحلة من قبل حكومة ليبرالية برئاسة غلاستون. وكانت هذه الحكومة قد انتقدت مشاركة بريطانيا في حرب القرم وعزلت نفسها نسبياً عن المسائل الاوروبية والمشرقية، ووجهت اهتمامها للمسائل الداخلية عندها. وفي ما يتعلق بالدولة العثمانية، فلم تستطع المراسيم التي صدرت في اعقاب "خط هيمايون 1856" وشملت نواح عديدة في الادارة ونظام الضرائب واطراض الملل، أن توقف تدهورها او ان تشد الشعوب المحكومة منها الى السلطنة. ومن معالم هذا التدهور، الانتفاضات القومية في البلقان وأحداث لبنان (1860) وثورة كريت (1866). وفساد الجهاز الحاكم، وكذلك الانهيار المالي نتيجة سياسة الاستدانة من اوروبا وتغلغل الرأسمال الاجنبي في اقتصاد البلاد. على أن ابرز مسببات التدهور والانحطاط، كان تدخل الدول الكبرى في شؤون السلطنة الداخلية ومطامعها في ممتلكاتها. وفي مقدمة تلك الدول روسيا، التي اتسمت سياستها تجاه الدولة العثمانية بالهجومية⁽¹⁾.

• روسيا تستعيد سيطرتها على البحر الاسود

لم تكن تلك التطورات الاوروبية واطراض الدولة العثمانية التي أشرنا اليها في غير مصلحة روسيا. فبعد حرب القرم شهدت روسيا اصلاحات داخلية، وإن لم تستطع تغيير الكثير من سلبيات نظام القيصرية. وعلى صعيد السياسة الخارجية، حلّ جورشاكوف (Gorchakov) محل نسلرود كوزير للخارجية ومستشار للبلاد، واخذت روسيا تتبعد نسبياً عن القضايا الاوروبية ملتفتة الى الشرق الاقصى ووسط آسيا كحقلين لتوسعها الامبريالي. لكن هذا لم يمنعها من التفكير في استعادة سيطرتها على البحر الاسود، الذي انتزع منها وحيد بموجب معاهدة باريس، او في زيادة نفوذها في البلقان⁽²⁾. فاستغلت روسيا إذن الاحداث السالفة الذكر واحتياج بسمارك اليها في حربه المقبلة ضد فرنسا (اتفاقية 27 آذار 1867 السرية) وفي لعبة التوازن الاوروبي، لتتنصل من بنود معاهدة باريس المتعلقة بالبحر الاسود.

وقبل أن تشارف الحرب البروسية الفرنسية على نهايتها، وبعدها حصل على تأييد بسمارك، بعث جورشاكوف في 29 تشرين الاول 1870 الى عواصم الدول الاوروبية الموقعة على معاهدة باريس يبلغها أن بلاده لم تعد تعتبر نفسها ملزمة ببند معاهدة باريس 11 و13 المتعلقين بحياض البحر الاسود⁽³⁾، لأن قيصر روسيا "لا يستطيع أن يبقى ملزماً ببند معاهدة تقيد حقوق سيادته في البحر الاسود"⁽⁴⁾. وقد برر جورشاكوف مسلك بلاده هذا بأنه لا يمكن أن يُفرض على روسيا احترام بنود معاهدة باريس بينما تسمح الدول الاخرى لنفسها بانتهاك تلك المعاهدة في ما يتعلق بتوحيد ولايتي ملدافيا وولاشيا (رومانيا)، وإن انتهاكاً من هذا النوع لا بد أن يقابله انتهاك بقدر المستوى. إضافة الى ذلك، اعلنت روسيا ان الدولة العثمانية لم تنفذ

التزاماتها كاملة في اجراء الاصلاحات التي كانت قد وعدت بها، وفقاً للمعاهدة المذكورة وأن ذلك يعتبر إخلالاً آخراً لتلك المعاهدة. بيد أنها أكدت أنه ليس في نيتها إعادة فتح ملف المسألة الشرقية⁽⁵⁾.

وكان من الطبيعي ان يؤدي القرار الروسي الى إرباك الحكومة العثمانية. فروسيا كانت تستطيع بسهولة أن تحتل جنوب بسارابيا رداً على أية معارضة عثمانية، خصوصاً ان بريطانيا، التي خسرت كثيراً بخروج حليفها السابقة فرنسا كقوة رئيسية على الساحة الأوروبية، لم تحرك ساكناً وفقاً لالتزاماتها في معاهدتي باريس و15 نيسان 1856. بل إن بريطانيا اكتفت بالاحتجاج وشاركتها النمسا بذلك، وأعلنت انها لا تعترض على مطالبة روسيا باستعادة سيادتها على البحر الاسود، بل على الاسلوب الذي استخدمته روسيا للتوصل من بنود معاهدة باريس المتعلقة بحياذ ذلك البحر⁽⁶⁾.

إلا أن توقيت اعلان روسيا لتوصلها من بنود معاهدة باريس، كان يجرح بسمارك، الذي لم يكن قد انتهى بعد من فرنسا ويخشى من تأزم دولي يؤدي الى قيام تحالف ضد بلاده يفقدها ما حققته من انتصارات. ولهذا، سارع لاجاد حل للمسألة، فدعا الى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الكبرى.

• معاهدة لندن 13 آذار 1871

في 17 كانون الثاني 1871، افتتح في لندن مؤتمر اوروبي لبحث مسألة البحر الاسود. وقد تميز بتقارب عثماني - روسي تقابله معارضة بريطانية - نمساوية. فالدولة العثمانية، التي كانت تدرك تضارب مصالح الدول الكبرى في الممرات، حاولت استغلال الامر لاستعادة سيطرتها على المرفق الاستراتيجي المذكور، وجعل مرور السفن عبره وفقاً لمشيئتها. لكن بريطانيا والنمسا/ المجر اعترضتا على ذلك بحجة خشيتهما من أن تستغل روسيا ضعف الدولة العثمانية وتضع يدها على الممرات⁽⁷⁾. والواقع إن هذه المعارضة كانت تعود الى خشية الدولتين من عبور الاسطول الحربي الروسي الممرات الى شرقي البحر المتوسط او الى البحر الأدرياتيكي، مما يهدد مصالحهما في هذين البحرين. كذلك كانت بريطانيا قد تلقت تقارير بأن الدولة العثمانية وروسيا قد اتفقتا سراً على تنسيق مواقفهما في المؤتمر، وإن محاولة الدولة العثمانية لاستعادة نفوذها على الممرات تصب في خانة المصالح الروسية⁽⁸⁾. إزاء ذلك، تقدمت بريطانيا والنمسا/ المجر باقتراح بأن يحتفظ السلطان بحقه بفتح الممرات أمام السفن الاجنبية، على أن تستثنى من ذلك السفن الروسية. لكن الدولة العثمانية وروسيا رفضتا ذلك. وفي آخر الامر، توصلت الدول المجتمعمة الى صيغة حلّ اقترحتها ايطاليا ونصّ على حق السلطان "بفتح الممرات في اوقات السلم للسفن الحربية الصديقة او الحليفة"⁽⁹⁾. كذلك اتفق على إلغاء حياذ البحر الاسود، ما اعاد للاسطول الروسي سيطرته السابقة عليه⁽¹⁰⁾. وبالإضافة الى ذلك، جعل البحر مفتوحاً أمام السفن التجارية لكل الدول. وفي الوقت ذاته جُدد عمل اللجنة الدولية لنهر الدانوب⁽¹¹⁾.

ولكن التقارب العثماني - الروسي خلال المؤتمر، لم يكن ينمّ عن تحسّن في علاقات الدولتين. فبعيداً عن مسألة البحر الاسود، كانت مصالح الدولتين متضاربة في اكثر من محطة من محطات المسألة الشرقية. وكان البلقان من اكثر تلك المناطق العثمانية سبباً للتوتر وتضارب المصالح، ليس فقط بين روسيا والدولة العثمانية، بل بين الدول الكبرى، التي كانت بعد عام 1871 تمسك بمصير الدولة العثمانية، وهي بريطانيا، النمسا/المجر، روسيا، والمانيا الى حدّ ما.

2- اليقظة القومية في البلقان

في الفترة الممتدة ما بين معاهدة باريس واندلاع الازمة البلقانية (1875)، كان قسم كبير من شبه جزيرة البلقان لا يزال تحت الحكم العثماني. ومن هذه المناطق، بلغاريا، مقدونيا، البوسنة، الهرسك، البانيا، ابيروس، وتيساليا. وكانت اليونان هي الوحيدة المستقلة، في حين كانت الصرب ورومانيا مستقلتين ذاتياً وتعترفان بسيادة السلطان. أما الجبل الاسود، فكان مستقلاً من الناحية العملية، دون أن يكون له وضع قانوني كدولة مستقلة.

وبعد حرب القرم ازدادت انتفاضات شعوب البلقان للتخلص من الحكم العثماني. فمراسيم الاصلاح التي اصدرتها الحكومة العثمانية لم تستطع أن تحدّ من تلك الثورات، رغم أن الفترة ما بين 1856-1871 شهدت تنفيذ العديد من الاصلاحات على يد اثنين من كبار المصلحين العثمانيين، فواد باشا وعلي باشا – هذه الاصلاحات التي شملت نظام الملة وانظمة الولايات واسلوب المراقبة عليها⁽¹²⁾. كذلك، قام مدحت باشا خلال ولايته على الدانوب بكثير من المشاريع الانمائية في بلغاريا – ومع ذلك فقد استمرت الثورات⁽¹³⁾.

وفي حين لا يتسبب البعض العامل الديني في ثورة شعوب البلقان المسيحيين على سلطتهم الاسلامية، ومع تقديرنا لهذا العامل⁽¹⁴⁾، إلا أنه لم يكن هو الحاسم في تلك المسألة. فالفوارق الاجتماعية وعلاقات الانتاج والاتجاهات القومية لشعوب البلقان وتدخّل الدول الكبرى، وخاصة روسيا والنمسا في المسألة الشرقية كانت في رأينا محركاً دافعاً للثورة على الحكم العثماني. فالقرارات القنصلية المعاصرة والمؤلفات الحديثة تذكر أن "الاضطهاد العثماني"، إذا صحت تلك التسمية، لم يكن مقتصرًا على المسيحيين فقط، بل شمل المسلمين على حد سواء. بل إنه في بعض الاحيان، كان الفلاحون المسلمون هم المعرضين لتسلط الاقطاع والملتزم المسيحي⁽¹⁵⁾. ويؤكد دايفس الذي أرّخ لحركة الاصلاحات في الدولة العثمانية، أن وضع المسيحيين قد تحسن بفضل الاصلاحات، وأنه في بعض المجالات كان افضل من وضع المسلمين بسبب إعفائهم من الخدمة العسكرية وحمايتهم من قبل القناصل الاجانب⁽¹⁶⁾. كما يرى دايفس، ان التفريق بين المضطهد والمضطهد لم يكن على أساس دينية، بل أن المسألة كانت مسألة طبقية⁽¹⁷⁾. فالفوارق الاجتماعية، كما يذكر باومغارت، لم تكن بين المسلمين وأهل الذمة، بل بين طبقة حاكمة واخرى محكومة. وفي كل طبقة كان بإمكان المرء أن يجد أناساً من كلا الفئتين⁽¹⁸⁾.

وبغض النظر عن التعسف والتسلط العثمانيين ونظام الضرائب والجباية في الولايات العثمانية، والذي عانت منه فئات الشعب المحكومة وطوائفه من دون استثناء، فقد كان نمو الوعي القومي بين شعوب البلقان والذي كان سمة القرن الماضي، عاملاً حاسماً في دفع عجلة الثورة ضد الحكم العثماني – هذا العامل الذي دفعته روسيا الى الامام بعد حرب القرم لخدمة مصالحها وجعلته يتفوق على العالم الديني. وقد اشتد هذا الشعور لدى الشعوب البلقانية بعد حصول الصرب على استقلالها الذاتي في بداية القرن التاسع عشر، مروراً باستقلال اليونان (1830) وتوحيد رومانيا (1862). ولم يكن أيضاً حصول جبل لبنان على الاستقلال الذاتي وثورة كريت (1866) من دون تأثير على الشعوب البلقانية.

هكذا، نشأت في البلقان تيارات كالجامعة الصربية والجامعة السلافية والتي كانت تكتلات عرقية وتيارات انفصالية عن الدولة العثمانية. وفي ما اقتصرت الجامعة الصربية (Pan Serbism) على توحيد السلاف الجنوبيين بقيادة الصرب، كانت الجامعة السلافية (Pan Slavism) تدعو الى توحيد جميع السلاف. وباختصار، كانت الجامعة السلافية هذه التركيبية

التي تجمع مصالح السلاف الاوربيين وتاريخهم ولغتهم وعاداتهم ومستقبلهم السياسي. ولهذا، كان تأثيرها على شعوب البلقان اقوى واعمق من الجامعة الصربية. وكانت الجامعة السلافية المدفوعة من روسيا تؤكد القيمة الجوهرية للثقافة الروسية أمام الثقافة الغربية⁽¹⁹⁾.

• موقف النمسا/المجر المعارض للجامعة السلافية

لم يكن مصير البلقان معلقاً بثورات شعوبه المسيحيين على الحكم العثماني فحسب، بل ايضاً بموقف الدول الكبرى، وبشكل خاص النمسا وروسيا. وكانت المسألة الشرقية بالنسبة الى النمسا هي قبل اي شيء "مسألة سلافية". فالقضاء على الحكم العثماني في البلقان وخلق كيانات قومية وتعاطف سلاف الامبراطورية مع ابناء جنسهم، كان يهدد تماسك الامبراطورية النمساوية السياسي. ولهذا، شاركت النمسا بريطانيا وفرنسا في ضمان سلامة الدولة العثمانية وفقاً لمعاهدة 15 نيسان 1856. ولما كانت النمسا غير متأكدة من فعالية هذه الضمانة، فقد حاولت بعد هزيمتها على يد بروسيا (1866) أن ترضي روسيا بتأييد مطالب شعوب البلقان بالاصلاحيات العثمانية التي تحسن من وضعهم. ولكن قيام المملكة الثنائية، 1867 (النمسا/المجر) وتجميع اقوى جنسين في الامبراطورية (الالمان والمجريون) على قدم المساواة، واستبعاد السلاف داخل الامبراطورية، قوبل برفض من قبل التشيكيين والسلوفاكيين والكرواتيين والصربيين في المجر، إذ أن المملكة الثنائية وضعتهم تحت سيطرة الارستقراطية المجرية والبرجوازية النمساوية⁽²⁰⁾، مما قوى - رغم اختلاف اللهجات والعادات والمذهب والتجزئة الجغرافية - من تيار الجامعة السلافية بين تلك الشعوب، وزاد في الوقت ذاته من مخاوف النمسا/المجر، ما جعلها ترفض الدعوات التي نادى بتطوير المملكة الثنائية لتصبح ثلاثية تضم الالمان والمجريون والسلاف⁽²¹⁾.

• الجامعة السلافية في السياسة الروسية

أدركت روسيا التي فشلت في تقسيم الدولة العثمانية بوفاق اوروبي او في مواجهة تحالف دولي يسعى للحفاظ على الدولة العثمانية، بعد حرب القرم أن افضل وسيلة لتجزئة الدولة العثمانية هي التعاون مع الشعوب البلقانية وإثارتها ضد الدولة العثمانية، وإن ذلك لن يورطها في مجابهة مع الدول الأوروبية، خاصة أن الرأي العام الاوروبي كان يتعاطف مع الحركات القومية لشعوب البلقان. وهذا أهملت روسيا العامل الديني في سياستها البلقانية واستخدمت بدلاً منه العامل القومي والجامعة السلافية لتحقيق ما عجزت عنه بقوة السلاح او بالوفاق الاوروبي⁽²²⁾. فزادت من اهتمامها بالشعوب السلافية وقوت من علاقاتها التجارية معها، وأدخلت الدراسات السلافية في المناهج الجامعية عندها، وفتحت ابواب معاهدها العليا أمام الشبان البلغار. كذلك أسست "الجمعية الخيرية السلافية في موسكو" (1858) وفروع لها في المدن البلقانية لنشر الدعاية السلافية، وساهمت في عقد "المؤتمر الانتوغرافي السلافي في موسكو" (1867)، وعملت على اصدار العديد من الكتب والمؤلفات التي تدعو الى توحيد السلاف والتعاون معها لتحريرهم من الحكم العثماني والهيمنة النمساوية⁽²³⁾.

ولم تقتصر سياسة الجامعة السلافية بالتحريض على الثورة فحسب، بل إن روسيا قامت بمناصرة الحركات الثورية على الارض. فدعمت ثورة الجبل الاسود وبلغاريا والبوسنة والهرسك، ووقفت وراء استقلال الصرب الذاتي واستقلال اليونان والوحدة الرومانية، رغم أن ابرز معالم الجامعة السلافية في الدبلوماسية الروسية كانت تأييد روسيا لقيام كنيسة بلغارية مستقلة عن الكنيسة اليونانية (1870)⁽²⁴⁾.

يتجلى دعم روسيا للجامعة السلافية في التأييد الذي حصلت عليه تلك الدعوة من دوائر روسية حكومية وعسكرية. فشارك فيها جنرالات وقناصل وشخصيات مقربة للحكم. ولعل اعظم شخصية روسية دفعت الجامعة السلافية الى الامام نيقولا أغناتيف (Nicolas Ignatiev)، السفير في استانبول (1864-1877)، الذي عمل على توحيد السلاف من خلال تفويض الحكم العثماني في البلقان⁽²⁵⁾. وتدل الوثائق والتقارير الدبلوماسية السرية الروسية التي كان يبعث بها اغناتيف والقناصل الروس في البلقان، وكذلك مراسلات القسم الآسيوي في وزارة الخارجية الروسية، بالإضافة الى نشاط الجمعيات السلافية الروسية، على مدى التورط الروسي في الجامعة السلافية، وأن اصابع روسيا الرسمية كانت وراء الدعاية السلافية وانتفاضات الشعوب البلقانية وتأييدها بالمال والسلاح والخبرات العسكرية من أجل تفويض الحكم العثماني هناك. فتوحيد السلاف جميعاً وقيام دولة سلافية عاصمتها القسطنطينية، ظل الشغل الشاغل لانصار الجامعة السلافية والصحافة الروسية⁽²⁶⁾.

ومن بين الشعوب السلافية، وجدت روسيا في الصرب القيادة المؤهلة لتزعم السلاف، فشجعتها على الثورة وقدمت لها المال والدعم. وخلال حكم الامير ميشال أبرنوفيش (Michael Obrenovic, 1860-1868) شهدت البلاد نهضة كانت ابرز معالمها انشاء جيش حديث قائم على التجنيد. وقد تمكن ميشال بدعم روسي من أن يجلي العثمانيين عن قلاع الصرب، وأن يجعل من بلاده محور التحالفات المناهضة للحكم العثماني⁽²⁷⁾. فبين عامي 1865-1868 عقدت الصرب سلسلة من التحالفات مع رومانيا والجبل الأسود و"الجمعية الثورية البلغارية" بهدف انهاء الحكم العثماني في البلقان. وكان آخرها مع رومانيا والجبل الأسود و"الجمعية الثورية البلغارية" بهدف انهاء الحكم العثماني. لكن جميع هذه التحالفات لم تؤد الى نتيجة، بسبب التمجيد العرقي (Ethnocentric) الذي طبع القومية في البلقان،⁽²⁸⁾ والاضاع الأوروبية وتحول اليونان ضد السلافية جراء تأييد روسيا قيام كنيسة بلغارية مستقلة عن الكنيسة اليونانية، واخيراً وفاة الامير ميشال عام 1868⁽²⁹⁾. ولكن بعد خسارة الصرب الحرب أمام الدولة العثمانية (ت 1876)، كما سنرى بعد قليل، تحول انصار الجامعة السلافية في روسيا الى بلغاريا كمجال لتوسع النفوذ الروسي بدلاً من الصرب.

ورغم تلقيها الدعم الروسي، فإن شعوب البلقان الكارهة للحكم العثماني لم ترد استبدالها بالهيمنة الروسية، وفضل مثال على ذلك بلغاريا، التي انقلبت ضد النفوذ الروسي بعد 1878⁽³⁰⁾.

3- ثورة البوسنة والهرسك (تموز 1875)

تحتل ثورة البوسنة والهرسك، التي تعتبر استمراراً لثورات الشعوب المسيحية في البلقان للتخلص من الحكم العثماني، أهمية خاصة في تاريخ الازمة البلقانية. فقد حدثت بعد عامين على توقيع روسيا والنمسا/المجر والمانيا معاً على اتفاقية "عصبة الاباطرة الثلاث" (1873) (Dreikaiserbund) التي أبانت بوضوح عمق التناقضات الروسية النمساوية في البلقان، تلك التناقضات التي حاول بسمارك بفراسته السياسية لا أن يزيلها، بل أن يبقي عليها ويشغل الدولتين بها، شرط ألا يؤدي ذلك الى صدام المتنافسين، كي لا يخل ذلك بوضع المانيا الدقيق في التوازن الأوروبي⁽³¹⁾. كذلك أحدثت تلك الثورة صدمة لبريطانيا وأيقظتها من عزلتها وجعلتها تدرك المخاطر التي تتعرض لها مصالحها نتيجة تكثيف روسيا من تدخلها المباشر في المسألة الشرقية. بالإضافة الى ذلك، حدثت الثورة في وقت كانت الدولة العثمانية تعلن فيه افلاسها (1876) وتعاني من ازمة سياسية داخلية⁽³²⁾. واخيراً انها جاءت بعد سلسلة من الثورات في المنطقتين (1853-1856، 1860-1862) وشكاوى أهاليهما الى الدول الكبرى

والمطالبة بالتدخل (1857، 1858، 1872، 1873، 1875) وفرار العديد من الثوار الى الصرب والنمسا⁽³³⁾.

أما اسباب الثورة، فتعود الى عاملين: المسألة الزراعية وتيار الجامعة السلافية. فمذ السبعينات كانت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية مدار شكوى سكان المنطقتين وتذمرهم. فكان الفلاحون المستأجرون يتعرضون لشتى انواع الاضطهاد من قبل سادتهم الاقطاعيين المسيحيين الذين اعتنقوا الاسلام ليسهل عليهم استرجاع اراضيهم. كما كانوا يشكون من التضخم المستمر لحقوق هؤلاء ومن زيادة الرسوم واعباء الضرائب عليهم. وتوج ذلك بسوء المحصول عام 1873 وبالمجاعة عام 1874 وبمناقسة السلع الاجنبية المستوردة للانتاج المحلي⁽³⁴⁾. إضافة الى ذلك، ساهمت زيارة الامبراطور النمساوي فرانس جوزيف، دلماشيا (ربيع 1875) بإلحاح العسكريين الذين كانوا يدعون لاحتلال المنطقتين، في اعطاء اهالي البوسنة والهرسك الانطباع بأن النمسا/المجر ستقوم بضم مناطق سلافية، بحيث يؤدي ذلك الى قيام "المملكة الثلاثية"⁽³⁵⁾.

وما إن اندلعت الثورة في الهرسك (تموز 1875)، على إثر محاولة لجباية الضرائب في احدى مقاطعاتها، حتى تدخلت الدول السلافية وفي مقدمتها الصرب لتقديم العون لها. أما روسيا والنمسا/المجر، فوقفنا حذرتين، رغم أن موظفيهما وقناصلهما في البلقان كانوا يحثون على الثورة⁽³⁶⁾. وفي آب، امتد نطاق الثورة ليشمل البوسنة، ليمتد في العام التالي ويصل الى بلغاريا.

• جورشاكوف وأغنايف والثورة

الواقع، إن كلا من روسيا والنمسا/المجر لم تفاجئ بالثورة، لكنهما كانتا تدركان أنهما قد تتورطان جرائها في حرب إن لم تسارعا لحل المسألة دبلوماسيا. فالنمسا/المجر، أرادت أن تحلّ الازمة وفقاً لاستراتيجيتها البلقانية. ولهذا، حاول أندراسي (Andrassy)، وزير خارجيتها، أن يبقي زمام الامور بيده كي يأتي الحل منسجماً مع سياسة بلاده ويضبط الاطماع الروسية في البلقان⁽³⁷⁾. وبدوره، كان جورشاكوف يفضل التعاون مع الشريكين في العصابة لايجاد حل للمسألة. وهذا مرده الى أنه، وهو الدبلوماسي المحترف، كان يعتبر المسألة الشرقية جزءاً مكملاً للدبلوماسية الاوروبية، ورأى أن التعاون مع النمسا/المجر والمانيا يعطي روسيا تغطية سياسية تحتاجها من أجل تنفيذ مصالحها البلقانية وتطبيق اصلاحات في البلقان، من دون الوصول الى حالة حرب مع الدولة العثمانية⁽³⁸⁾.

وعلى عكس جورشاكوف، كان أغنايف لا يحد أي عمل دولي في الشرق الادنى، ولا أن تلزم روسيا نفسها بالتزامات دولية في المنطقة. وكانت كراهيته لأندراسي تجعله يمقت أي تعاون لبلاده مع النمسا/المجر. ولهذا، رأى أغنايف أن تقوم روسيا بعمل منفرد في الازمة البلقانية يصب في خانة الجامعة السلافية⁽³⁹⁾. ولكن هذه السياسة لم تجد في تلك المرحلة الترحيب في بطرسبرغ، إذ أن القيصر، متأثراً بجورشاكوف، كان يفضل التعاون مع النمسا/المجر والمانيا⁽⁴⁰⁾ والقيام بتحريك مشترك معهما، وهذا ما كان يفضله بسمارك، الذي خشي من أن تتضعص عصابة الاباطرة الثلاث نتيجة تضارب المصالح الروسية النمساوية في البلقان⁽⁴¹⁾.

وفيما كان سفراء دول عصابة الاباطرة يقومون بتحريك مشترك في استانبول لحث الباب العالي على اصدار اصلاحات لتحسين احوال المسيحيين في البوسنة والهرسك والعفو عن الثوار، وبعدما انضم اليهم سفراء الدول الاوروبية الاخرى، كان أغنايف وبمبادرة شخصية،

ومن دون اعلام الخارجية الروسية، يقوم بتحريك مسفل لدى الباب العالي ويجري مفاوضات مع السلطان العثماني مباشرة لأجل لقاء سري بينه وبين القيصر في القرم. وكان اغتاتيف يهدف بذلك الى عزل النمسا/المجر عن اية مشاركة في حل المسألة. لكن هذا التحرك سرعان ما احبطه جورشاكوف، الذي حث القيصر على السير مع النمسا/المجر في حل المسألة⁽⁴²⁾.

ورغم خيبة الامل هذه، تمكن اغتاتيف، وكان مقرباً من السلطان عبد العزيز، من اقناع الاخير بالقيام ببعض الاصلاحات. ففي 2 تشرين الاول 1875، أصدر السلطان مرسوماً خفض بموجبه الضرائب عن سكان البوسنة والهرسك ومنحهم الحرية الدينية ولجنة للمراقبة ومجلس استشاري منتخب. وقد أعقب ذلك، صدور مرسوم آخر (12 كانون الاول 1875) شمل ولايات الامبراطورية كلها. وبموجبه أعلن السلطان عن نيته بإصلاح القضاء ونظام الضرائب والملكية وبدل الخدمة العسكرية للمل، واخيراً تأليف مجالس ادارية تتمثل فيها مختلف الطوائف الدينية. ولكي يظهر جديته أمام الدول الكبرى، عين السلطان في 20 كانون الاول لجنة برئاسة الصدر الاعظم تتألف من وزراء عثمانيين وعدد من المسلمين والمسيحيين مهمتها تنفيذ المراسيم الاصلاحية التي صدرت⁽⁴³⁾. ولكن الثوار ظلوا مستمرين بثورتهم، مشككين بجدية الدولة العثمانية بتنفيذ الاصلاح.

• مذكرة اندراسي (30 كانون الاول 1875)

إزاء استمرار الثورة، حركت النمسا/المجر دبلوماسيتها ووضعت بموافقة روسيا مذكرة لحل المسألة سلمياً. وقد عرفت باسم "مذكرة اندراسي"، التي أرسلت الى عواصم الدول الكبرى في 30 كانون الاول 1875. وفي مذكرته طالب اندراسي الباب العالي بإجراء اصلاحات تشمل الحريات الدينية والغاء الالتزام والدعوة الى تحسين الزراعة في المنطقتين بشراء الحكومة العثمانية العائدات التي تحصلها من البوسنة والهرسك على المنطقتين، واخيراً أن تُجري الاصلاحات بإشراف لجنة محلية مؤلفة من المسلمين والمسيحيين⁽⁴⁴⁾. وفي حين أن فرنسا واطاليا اعطتا موافقتهما على المذكرة، ظلت بريطانيا مترددة ولم توافق عليها الا بعدما قبلها الباب العالي في 6 شباط. إلا أن الحكومة العثمانية أعلنت في 11 و13 شباط معارضتها للبند الذي يدعوها الى صرف عائدات البوسنة والهرسك على المنطقتين، ولقيام لجنة تشرف على الاصلاحات. الا انها اعلنت في الوقت ذاته، العفو عن الثوار وسمحت لهم بالعودة الى منازلهم. كما ألغت ضريبة العُشر لمدة عام وجميع الضرائب الاخرى لمدة عامين. بالاضافة الى ذلك، تعهدت باعادة بناء المنازل والكنائس التي هدمت خلال الثورة⁽⁴⁵⁾.

ومع ذلك، رفض الثوار رمي سلاحهم واستمروا في ثورتهم وسط احتجاج النمسا/المجر. وفي بيان اصدده الثوار (سوتورنيا Sutornia 26 شباط 1876)، اعلنوا عن شكرهم للنمسا/المجر لاستقبالها اللاجئين. وختموا بيانهم بأنهم يتوقعون تأييد روسيا لهم⁽⁴⁶⁾. وبذلك طويت مذكرة اندراسي.

وفي آذار 1876، تصاعدت الثورة داخل الصرب والجبل الاسود وازداد تدخل روسيا في المسألة، ما جعل النمسا/المجر تستدرك الامر وتفرض على الدولة العثمانية هدنة (نيسان 1876) وتدعو دول عصبة الاباطرة الثلاث للتشاور في برلين. وفي هذا الوقت كانت الثورة قد امتدت الى بلغاريا (ايار) وحدثت تطورات داخلية في استانبول، ابتدأت بتوقف الدولة العثمانية عن تسديد ديونها الى البنوك الاوروبية (1875)، وانتهت بالانقلاب الذي قاده مدحت باشا وجماعة تركيا الفتاة لعزل السلطان عبد العزيز وتنصيب السلطان مراد الخامس مكانه. وفي بداية آب عزل مراد الخامس واعتلى عبد الحميد الثاني عرش السلطنة⁽⁴⁸⁾.

• مذكرة برلين (13 ايار 1876) والمعارضة البريطانية

وفيما الثورة مشتعلة في بلغاريا، كان وزيراً خارجية روسيا والنمسا/المجر مجتمعين مع بسمارك في برلين لمناقشة الازمة البلقانية. وتمخض عن هذا الاجتماع ما عرف بـ"مذكرة برلين". وكانت المذكرة في الواقع امتداداً لمذكرة اندراسي، إلا انها كانت أكثر تحديداً وتضمنت دعوة للهدنة لمدة شهرين ودخول الباب العالي خلال ذلك في مفاوضات مع الثوار في البوسنة والهرسك، وان تعمل السلطات العثمانية على تطبيق الاصلاحات بإشراف لجنة دولية، وأن تعيد توطين المهجرين في منازلهم، وأن يبقى الثوار على سلاحهم خلال مرحلة تنفيذ الاصلاحات. واخيراً، ان تضمن الدول الكبرى تنفيذ الاصلاحات. وختمت المذكرة بتحذير الباب العالي، لا بل الدول الكبرى ايضاً، بأن عصابة الاباطرة الثلاث سوف تتخذ "اجراءات فعالة" (Mesures Efficaces) للسيطرة على الموقف، اذا ما انتهت الهدنة المعلنة ولم يتوصل الباب العالي الى اتفاق مع الثوار⁽⁴⁹⁾. وعندما استلمت ايطاليا وفرنسا المذكرة، قبلتها على الفور، في حين رفضت من قبل بريطانيا جملة وتفصيلاً، رغم انها كانت تمنح الدول الكبرى الحق بالاشراف على تنفيذ الاصلاحات، ورغم انها لم تكن بعيدة عن روح مذكرة اندراسي.

والموقع، إن هناك عدة اسباب لرفض بريطانيا مذكرة برلين، وفي مقدمتها ان حكومة المحافظين البريطانية برئاسة دذرائلي، التي كانت تحكم منذ 1874، كانت قد خرجت عن العزلة التي فرضتها حكومة غلادستون على سياسة البلاد الخارجية. فعادت اليها حيويتها في المسألة الشرقية، فاشترت أسهم قناة السويس من الخديوي اسماعيل (1875) وزاد اسطولها التجاري من استخدامه للقناة⁽⁵⁰⁾. وبالنسبة الى البلقان، فرغم الطريقة التي كانت تقمع فيها الحكومة العثمانية الثورة البلغارية، ظلت الحكومة البريطانية متحفظة تجاه الثورات هناك، رغم احتجاج الحزب الليبيرالي على ذلك وحملة غلادستون على الدولة العثمانية⁽⁵¹⁾. وعلى ما يبدو، فقد خشيت حكومة دذرائلي إن هي ايدت الثورة من أن يؤدي ذلك الى اضعاف نفوذها لدى الباب العالي، او ان يساعد ذلك روسيا على تنفيذ سياستها تجاه الدولة العثمانية⁽⁵²⁾. كذلك، رأت ان "مذكرة برلين" قد تعدت مسألة الاصلاحات وخاضت في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في اوروبا بأن تحصل النمسا/المجر على البوسنة مقابل ضم روسيا لجنوب بسارابيا، وأن ذلك ليس الا تمهيداً لتقويض الدولة العثمانية في اوروبا. وقد فسرت "اجراءات فعالة" لدول الحلف بأنها دعوة صريحة لتنفيذ التقسيم⁽⁵³⁾. واخيراً يعود رفض بريطانيا للمذكرة الى أن العصابة لم تستشرها حين وضعتها، بل فرضتها عليها فرضاً، وأنها بذلك قد عاملتها كدولة من الدرجة الثانية او الثالثة⁽⁵⁴⁾. وبينما تضامنت ايطاليا وفرنسا مع العصابة لفرض المذكرة على الباب العالي من دون مشاركة بريطانية، كانت الاضطرابات الداخلية في استانبول قد أسفرت عن عزل السلطان عبد العزيز. وقبل أن يتم تنصيب خليفته مراد الخامس على العرش، تلقى دذرائلي تقاريراً عن أن روسيا تسعى للقيام بانقلاب معاكس يعيد السلطان المعزول الى العرش، وأن اغتافيف قد حث السلطان عبد العزيز على الاستجداد بالاسطول الروسي. واستدراكاً للامور، امر دذرائلي الاسطول البريطاني بالتوجه الى خليج بزيكا (ايار) وبالرسو خارج الدردنيل، كي لا تستغل روسيا اقتحامه للدردنيل وتقوم باحتلال الأستانة والممرات⁽⁵⁵⁾. وكانت هذه الخطوة بداية تورط بريطانيا في الازمة البلقانية.

وإزاء الموقف البريطاني، خففت الدول الخمس، التي وافقت على "مذكرة برلين" من تشدها وعرضت في السادس من حزيران على الحكومة العثمانية تأجيل ارسال المذكرة اليها إن هي أصدرت المراسيم الاصلاحية. لكن بريطانيا رفضت هذه الصيغة المعدلة، وهذا مما شجع الحكومة العثمانية من جانبها على رفض المذكرة⁽⁵⁶⁾.

• مناورات اندراسى لافشال التقارب الروسى- البريطانى

بينما وصلت "مذكرة برلين" الى طريق مسدود، قام جورشاكوف بخطوة خرج فيها لأول مرة عن سياسته في حل المسألة البلقانية بالتعاون مع العصابة، فدخل في مفاوضات مباشرة مع الحكومة البريطانية بواسطة شوفالوف (Schouvalov) السفير الروسى في لندن. وقد حاول السفير تبديد شكوك بريطانيا بنوايا بلاده تجاه الدولة العثمانية وأنه ليس لديها نيات توسعية في البلقان. فاقترح على الانكليز صيغة حل يقضي بمنح البوسنة والهرسك استقلالاً ذاتياً كالذي حصلت عليه الصرب ورومانيا، أي بمعنى آخر ضرب النفوذ النمساوي/المجري في تلك المنطقتين⁽⁵⁷⁾. وكاد البريطانيون ان يوافقوا لولا ان علم اندراسى بالمفاوضات وتمكن من احباط الاتفاق في آخر لحظة، بعدما ناور في اتجاهين: فبعد جهد كبير تمكن من اقناع الروس بالتخلي عن تلك الفكرة والالتزام بخططه للإصلاح. وفي الوقت ذاته، قام بتحذير دربي، وزير الخارجية البريطاني، من مخاطر فكرة الاستقلال او الاستقلال الذاتي للبوسنة والهرسك على السلام الاوروبى، بسبب الاختلافات الدينية والعرقية بين المسيحيين والمسلمين وإمكانية قيام شعوب بلقانية أخرى بالاحتذاء بالمنطقتين والثورة في سبيل الاستقلال، مما يعرض السلام الدولي للخطر⁽⁵⁸⁾.

4- حرب الصرب والجبل الاسود ضد الدولة العثمانية ونتائجها

منذ اندلاع ثورة البوسنة والهرسك، اكتفت الصرب والجبل الاسود بدعمها بالمال والمتطوعين، من دون أن تتدخل مباشرة القتال. ولكن اتساع الثورة الى بلغاريا والطريقة التي أخدمت بها من جانب السلطات العثمانية، الى جانب تسلم الجماعة المؤيدة للحرب زمام السلطة في الصرب بزعامة ريزتش (Ristic) وزير الخارجية، والضغوطات التي مارسها اغنايف بواسطة القنصل الروسى في بلغراد – كل هذه الامور فرضت على الامير ميلان الرضوخ للرأي العام المؤيد للحرب، رغم أنه كان يعلم جيداً أن بلاده لا تستطيع أن تخرج من الحرب منتصرة⁽⁵⁹⁾. لكن ريزتش وجماعته كانوا يعتقدون أن روسيا سوف لن تترك الصرب فريسة بأيدي العثمانيين، بل ستضطر لدخول الحرب. لكن ريزتش لم يضع في اعتباره أنه قبل ان تقدم روسيا على مثل هذه الخطوة، كان عليها تخطي عقبات دبلوماسية داخل عصابة الاباطرة وخارجها، وخلال ذلك الوقت تكون الهزيمة قد لحقت بالصرب⁽⁶⁰⁾.

وقبل الحرب، كان الامير ميلان قد استطلع موقف النمسا/المجر وروسيا من الحرب ضد الدولة العثمانية. فالنمسا/المجر، مدعومة من بريطانيا وفرنسا، كانت قد حذرت الامير ميلان من الحرب، حتى أن ممثلها في بلغراد كاد أن يرسل إنذاراً الى الامير ميلان بأن القوات النمساوية / المجرية والعثمانية سوف تحتل الصرب اذا ما اعلن الحرب على الدولة العثمانية⁽⁶¹⁾. أما روسيا، فكانت تتعاون رسمياً مع النمسا في تهدة الصرب والجبل الاسود، ولكنها كانت تريد ضمناً ان تقع الحرب وتشتعل الثورة في كل انحاء البلقان، مما يسهل اعادة بحث المسألة الشرقية بكاملها⁽⁶²⁾.

وبعد اذنار شكلي 27 حزيران 1876، اعلنت الصرب الحرب على الدولة العثمانية (30 حزيران) ولحق بها الجبل الاسود في 2 تموز. وبعد عدة ايام على ذلك (10 تموز)، عقدت الصرب والجبل الاسود تحالفاً عسكرياً بينهما. وكان مجموع القوات التي حشدتها يصل الى 90 الفاً من الجند، مقابل 150 الفاً في الجانب العثماني. وقد وضعت قيادة القوات الصربية بإشراف الجنرال الروسى تشرنيف (Chernaev)، وانضم اليها عدد كبير من الضباط

والمتطوعين الروس⁽⁶³⁾. وعند بدء العمليات، اندفعت القوات الصربية عبر حدود البوسنة، في حين عبرت قوات الجبل الاسود الحدود الى الهرسك.

• اتفاقية رايشناتدات بين روسيا والنمسا/المجر (8 تموز 1876)

حتى دخول الصرب والجبل الاسود الحرب ضد الدولة العثمانية، ظل التيار الرفض للحرب هو المهيمن في روسيا. لكن بعد ذلك، اشتدَّ ضغط انصار الجامعة السلافية الداعين للحرب، وخصوصاً العسكريين منهم، على القيصر لاعلان الحرب على الدولة العثمانية. فمشاركة المتطوعين الروس واشراف ضباط روس على قيادة القوات الصربية، واعلان قيصر روسيا نفسها حامياً للجمعيات الخيرية الصربية، والدعوات التي انطلقت من الكنائس لدعم الصرب وملايين الروبلات التي جمعت لذلك – كل هذه الامور جعلت المؤرخ بامبرغ (Bamberg) يتساءل عما اذا كانت كل هذه التحركات حصلت داخل روسيا من دون موافقة القيصر⁽⁶⁴⁾. ولكن أي تحرك في اتجاه الحرب كان يحمل معه احتمال الصدام مع النمسا/المجر. لذا، رأى القيصر ان أية خطوة عسكرية يجب ان يسبقها اتفاق سياسي مع النمسا/المجر.

ومن أجل ذلك، عُقد في 8 تموز لقاء في رايشناتدات (Reichstadt) في بوهيميا بين جورشكاف واندراسي اتفق فيه على عدم التدخل في الحرب في المرحلة الراهنة. لكن اذا ما هُزمت الصرب والجبل الاسود فيجب حرمان الدولة العثمانية، من انتصاراتها واعادة الوضع الى ما كان عليه سابقاً. اما اذا ما لحقت الهزيمة بالدولة العثمانية، فإن روسيا تقوم بضم جنوب بسارابيا، بينما لا تعارض النمسا/المجر استيلاء روسيا على باطوم ومناطق اخرى على الحدود الآسيوية مع الدولة العثمانية. وفي حال انهيار الدولة العثمانية في اوروبا، تقرر أن تعلن استانبول مدينة حرة، وتلحق ابيروس وتيساليا باليونان، وتصبح بلغاريا وروميليا مستقلتان ذاتياً او تماماً⁽⁶⁵⁾.

ولما كان الاتفاق شفهياً، فقد كان عرضة للتفسيرات المتناقضة من قبل الجانبين. ففسر كل فريق الاتفاق من وجهة مصالحه. وكانت نقطة الخلاف حول مصير البوسنة والهرسك، هل تضمان الى النمسا/المجر او تقسمان بين الصرب والجبل الاسود الخاضعتين للنفوذ الروسي؟ كذلك أبدت بريطانيا انزعاجها من تلك الخطط التي تدعو الى تقسيم الدولة العثمانية في البلقان، دون أي اعتبار للتوازن الدولي المرتبط بذلك.

• هزيمة الصرب وتورط روسيا

بينما حقق الجبل الاسود نجاحات كبيرة في الحرب، كانت الصرب تتلقى الهزيمة تلو الاخرى، ما جعل القيصر (27 ايلول) يعاود الاتصال بالنمسا/المجر مقترحاً عليها هذه المرة احتلال البوسنة والهرسك، مقابل احتلال بلاده بلغاريا⁽⁶⁶⁾. من جهته، كان اغناطييف يدعو من استانبول الدول الكبرى الى الموافقة على اعلان استقلال بلغاريا والبوسنة والهرسك (19 تشرين الاول 1867)⁽⁶⁷⁾. وهكذا، اخذت روسيا تطور مشروع تقسيم الدولة العثمانية ليشمل بلغاريا، ما يظهر التوجه الجديد الذي سارت فيه الدبلوماسية الروسية في طريق الجامعة السلافية ووضع السلاف الجنوبيين تحت هيمنتها. لذلك، رفضت النمسا/المجر وبريطانيا هذه المقترحات، رغم ان القيصر دعاها مع غيرها من الدول الكبرى، الى ارسال اساطيلها والقيام بمظاهرة بحرية امام استانبول⁽⁶⁸⁾. فبدلاً من ذلك، اقترحت النمسا/المجر حل الازمة دبلوماسياً بعمل مشترك للدول الكبرى في استانبول.

وقبل أن تدرس الدول الاقتراح النمساوي/المجري، تسارعت التطورات على الأرض. فقد انهزمت الصرب بعدما كانت قد خرقت الهدنة التي كانت الدول الكبرى قد فرضتها (27 تشرين الأول)، وباتت الطريق إلى بلغراد مفتوحة أمام الجيش العثماني. وهذا ما دفع قيصر روسيا إلى توجيه إنذار إلى البابا العالي لوقف القتال خلال 48 ساعة وعقد هدنة من 6 إلى 8 أسابيع⁽⁶⁹⁾. ولم يكن أمام الباب العالي سوى الرضوخ للإنذار الروسي (31 تشرين الأول 1876). أما في بريطانيا، فسبب الإنذار استياءً، وصفته ملكتها بـ"المتهور"⁽⁷⁰⁾.

ولم تكن هزيمة الصرب لتمر من دون ردود فعل داخل روسيا. فقد سببت خيبة أمل لدى أنصار الجامعة السلافية، فتحولوا عن الصرب إلى بلغاريا لتكون سلاحاً ضد الدولة العثمانية ومنطقة نفوذ لروسيا. كذلك، وضعت هزيمة الصرب القيادة الروسية وسمعتها كحامية للسلاف في مواجهة الرأي العام الروسي المطالب بالحرب على المحك، ليس فقط لحماية البوسنة والهرسك أو الصرب وحدهم، بل جميع سلاف البلقان. هكذا، أصبحت المسألة بالنسبة إلى القيادة الروسية "الحرب ضد تركيا أو المجازفة باضطرابات داخل البلاد"⁽⁷¹⁾. وهذا ما دفع القيصر إلى إبلاغ السفير البريطاني في بطرسبرغ (2 تشرين الثاني 1876) بأنه إذا لم يجد لدى الدول الكبرى حلاً للمسألة، فإنه يعتزم العمل منفرداً، وقد يضطر لاحتلال بلغاريا، لكن من دون المساس باستانبول أو بالمصالح البريطانية مع الهند⁽⁷²⁾.

ورغم خطورة التصريح، إلا أنه يفهم منه أن القيصر ظلّ يأمل بإمكانية إيجاد حل سلمي للمسألة بواسطة الدول الكبرى يضمن لروسيا مصالحها البلقانية. فاستغل دربي (Derby) ذلك، ودعا (4 تشرين الثاني) إلى عقد مؤتمر دولي في الأستانة للنظر في تلك المشاكل وإيجاد حل لها. لكنه اشترط موافقة الدول الكبرى المسبقة على عدة ثوابت كان أهمها "تأكيد الدول الكبرى على استقلال وسيادة الدولة العثمانية الإقليمية" وحصول البوسنة والهرسك على استقلال اداري فقط (أرضاً للنمسا/المجر)⁽⁷³⁾. وفي رده على دربي (6 تشرين الثاني)، قبل القيصر جميع المقترحات البريطانية باستثناء ما يتعلق منها باستقلال وسيادة الدولة العثمانية الإقليمية، إذ رأى أن على الدول الكبرى احتلال أراضٍ عثمانية واستخدامها كضمان لتنفيذ الباب العالي للإصلاحات. كما اقترح على دربي أن تقوم روسيا بذلك باسم الدول الكبرى، مستشهداً بالعزو الفرنسي "للبنان" عام 1860⁽⁷⁴⁾. لكن بريطانيا رفضت ذلك، إذ كانت تدرك أن روسيا سوف تحول احتلال المؤقت باسم الدول الكبرى إلى احتلال دائم لحسابها. إزاء الرفض البريطاني، اضطر القيصر إلى قبول الثوابت البريطانية كاملة. إلا أنه كرر تحذيره في 11 تشرين الثاني بأنه سيلجأ إلى السلاح إذا ما فشل مؤتمر الأستانة، وعندئذٍ "فإنه مقتنع بأن روسيا ستستجيب (لندائه) عندما ترى أن شرفها يستوجب ذلك"⁽⁷⁵⁾. ولكي يعطي تحذيره القوة الكافية، أعلن في 13 تشرين الثاني عن نصف تعبئة، باستدعاء ست فرق من الجيش وعين شقيقه الدوق نيقولا قائداً للجبهة⁽⁷⁶⁾. وتحت هذه الظروف، وفد ممثلو الدول الكبرى إلى الأستانة للمشاركة في المؤتمر.

• مؤتمر الأستانة والدستور العثماني

عقدت جلسات المؤتمر على مرحلتين: مرحلة أولى واستمرت من 11 كانون الأول – 22 كانون الأول 1876 وشاركت فيها الدول الأوروبية فقط، بعدما استبعدت الدولة العثمانية عن تلك الجلسات بناءً على اقتراح المندوب الروسي. أما المرحلة الثانية، فبدأت في 23 كانون الأول 1876 واستمرت متقطعة حتى 18 كانون الثاني 1877، وانضمت إليها الدولة العثمانية. وقد شارك في المؤتمر ممثلو الدول الكبرى. على أن ابرز هؤلاء كان اغناطييف، مندوب روسيا، وساليسبوري (Salisbury)، مندوب بريطانيا. ومما يلفت النظر، التقارب الذي

حدث بين سالسبوري واغنائيف خلال جلسات المؤتمر، خاصة أن الاول كان يرى استحالة استمرار الحكومة البريطانية بسياستها التقليدية في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية. وكان سالسبوري متحمساً لمسيحيي البلقان ولا يخشى روسيا، بل كان يرى ضرورة وجود تفاهم بينها وبين بريطانيا⁽⁷⁷⁾. وقد استغل اغنائيف آراء سالسبوري هذه الى اقصى الحدود، بحيث جاءت قرارات المؤتمر لمصلحة روسيا، رغم ما أدخل عليها من تعديلات.

كانت اهم النقاط التي اتفق عليها المؤتمر: توحيد البوسنة والهرسك في ولاية واحدة يحكمها حاكم يعين من قبل الحكومة العثمانية بموافقة الدول الكبرى، على أن ترسل هذه الولاية الجديدة ثلث عائداتها فقط الى الخزينة العثمانية – اعطاء الجبل الاسود والصرب مكاسب اقليمية بسيطة – الاعتراف باللغة السلافية لغة رسمية للاقليم – انشاء لجنة دولية للاشراف على تنفيذ الاصلاحات⁽⁷⁸⁾. أما مشروع اغنائيف القاضي بخلق دولة بلغارية كبيرة تمتد من البحر الاسود الى الصرب القديمة في الغرب مع ساحل على بحر ايجه، فقد رُفض بشدة من قبل سالسبوري، رغم تقارب موقفه مع اغنائيف واقتناعه بحتمية انهيار الدولة العثمانية. وكان يرى أن قيام بلغاريا الكبرى سوف يقضي على استقلال الدولة العثمانية⁽⁷⁹⁾. وبتأييد من مندوب النمسا/المجر، تمكن سالسبوري من تعديل الاقتراح، وتمّ الاتفاق على تقسيم دولة بلغاريا الكبرى التي اقترحها اغنائيف الى قسمين، واحد شرقي، والآخر غربي، على أن تحرم من منفذ على بحر ايجه⁽⁸⁰⁾. وكان هذا يتناسب مع استراتيجية كل من بريطانيا والنمسا/المجر في المسألة الشرقية.

وفي 23 كانون الاول 1876، افتتحت اول، جلسة رسمية للمؤتمر بحضور المفاوض العثماني. ولكن بعد قليل على بدء الجلسة، أبلغ المؤتمر بأن السلطان عبد الحميد الثاني قد اصدر دستوراً للبلاد من عمل مدحت باشا، الذي كان السلطان قد عينه صدراً اعظماً في 25 تشرين الثاني 1876. ونص الدستور على انشاء برلمان (مجلس المبعوثان) ومجلس للشيوخ (مجلس الاعيان). كما لحظ اعادة تنظيم القضاء وجعله مستقلاً وتشكيل ادارة للولايات على اساس اللامركزية، وضمان الحرية الكاملة لجميع السكان وجباية الضرائب بصورة عادلة⁽⁸¹⁾.

كان الهدف من توقيت اصدار الدستور مع افتتاح اولى جلسات المؤتمر الرسمية، هو قطع الطريق على الدولة الاوروبية للتدخل السافر في شؤون الدولة الداخلية لحماية المسيحيين، وافهامها أن ما صدر عن المؤتمر من قرارات لصالح المسيحيين لا حاجة لها، طالما أن الدولة العثمانية قد اصبحت دولة دستورية وأن رعاياها يتمتعون بالحرية والمساواة بموجب الدستور. وعلى هذا الاساس رفض الباب العالي مقررات مؤتمر الأستانة، وخصوصاً تلك التي تتعلق ببلغاريا ولجنة المراقبة الدولية⁽⁸²⁾، وقد برر مسلكه، بأن معاهدة باريس ومعاهدة 15 نيسان 1856 بين بريطانيا وفرنسا والنمسا قد نصتا على عدم تدخل الدول الاوروبية مجتمعة او منفردة في شؤون السلطنة الداخلية⁽⁸³⁾. ولكي يدعم السلطان عبد الحميد الثاني قرار حكومته، استحصل على موافقة جماعية برفض المقررات من قبل مجلس عثماني ضم اكثر من 240 شخصية من رجال الدولة ومندوبين مسيحيين ويهود (18 كانون الثاني 1877)⁽⁸⁴⁾.

ورغم احتجاج اغنائيف على الرفض العثماني وسؤال جورشاكوف الدول المشاركة عن الموقف الذي ستتخذه، فقد انفض المؤتمر لتعذر الاتفاق بين الدول على السبل التي قد تجعل الباب العالي يوافق على المقررات. وعلى ما يبدو، كان الباب العالي مشجعاً برفضه من قبل السير هنري اليوت (Sir Henry Elliot) السفير البريطاني في الأستانة ذي الاتجاهات العثمانية⁽⁸⁵⁾. وكان اليوت يحظى بتأييد دنرايلي ودربي ويؤيد سياسة المحافظة على سلامة الدولة العثمانية على عكس سالسبوري. وهذا ما جعل الاخير يطلب خلال جلسات المؤتمر نقل اليوت من الأستانة من دون أن ينجح في ذلك. فدنرايلي، الذي رفض استخدام الاسطول

البريطاني للضغط على الحكومة العثمانية لقبول المقررات، انتقد ودربي الليونة التي اظهرها سالسبوري في المؤتمر تجاه المطالب الروسية، حتى ان دربي وصفه بأنه كان "روسياً أكثر من اغناتيف"⁽⁸⁶⁾. ولهذا، اخبر دربي السفير العثماني في لندن (10 كانون الثاني 1877) أن حكومته سوف تعارض اية اجراءات قسرية ضد الدولة العثمانية⁽⁸⁷⁾. ولهذا أيضاً، تصلب العثمانيون بموقفهم بعدما شعروا أن بريطانيا لن تتخلى عنهم في حال اعلنت روسيا الحرب عليهم. وعندما عقدت الدولة العثمانية في 28 شباط 1877 اتفاقية مع الصرب لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الحرب، تشجعت بريطانيا بتلك المبادرة واعدت انها تعطي الدولة العثمانية مهلة سنة لتنفيذ الاصلاحات. لكن روسيا رفضت ذلك، واعدت انها لا تستطيع ابقاء جيشها تحت السلاح طوال هذه الفترة⁽⁸⁸⁾. وكان معنى هذا أن روسيا لم يعد امامها سوى خيار الحرب.

وبالفعل خرجت روسيا من مؤتمر الأستانة وهي تدرك أن الحرب هي الحل المتبقي لها لتأمين مصالحها. ويذكر بامبرغ نقلاً عن مدحت باشا، أن إصدار الدستور العثماني هو الذي عجل بالحرب، لأن روسيا خشيت من أن يعقد المسيحيون في الدولة العثمانية الآمال على الدستور الجديد وتفقد بذلك تعاطفهم مع مخططاتها ومسوغ تدخلها في البلقان وسائر انحاء السلطنة⁽⁸⁹⁾.

• بروتوكول لندن (31 آذار 1877)

عندما بحث مجلس الوزراء الروسي مسألة اعلان الحرب على الدولة العثمانية، انقسم على نفسه بين مؤيد ورافض لها، حتى أن أغناتيف الداعي للحرب كان يرى أن بلاده قد تأخرت في ذلك وأضاعت على نفسها نصراً مؤكداً. ولهذا، دعا أغناتيف المجلس الى ايجاد حل سلمي وتأمين عمل موحد للدول الكبرى. وقد وافق المجلس على اقتراحه وطلب اليه القيام برحلة اوروبية، في الوقت الذي تستمر فيه روسيا باستعداداتها الحربية وإتمام التحالفات البلقانية الضرورية لذلك⁽⁹⁰⁾.

وفي آذار 1877، زار أغناتيف برلين وباريس ولندن وفيينا وعرض مشروعاً يدعو الحكومة العثمانية لعقد السلام مع الجبل الاسود، وفقاً لبنود مؤتمر الأستانة واجراء الاصلاحات المنشودة، اخيراً الغاء حالة الاستنفار في الجيش العثماني. وبينما أكد بسمارك لأغناتيف حياد المانيا طالما ظلّ الصراع محصوراً بين روسيا والدولة العثمانية ولم يمس بعصبة الاباطرة، كان الفرنسيون حذرين تجاه الغاء روسيا حالة الاستنفار العسكري قبل بحث اي حل للمسألة.

ورغم هذه الردود، استطاع اغناتيف إقناع الدول الكبرى أن بلاده لا تستطيع الغاء حالة الاستعداد العسكري لأن الجبل الاسود لا يزال في حالة حرب ضد الدولة العثمانية⁽⁹¹⁾. كما أعلن عن استعداد بلاده للتخلي عن احد بنود مؤتمر الأستانة المتعلق باجراء الاصلاحات العثمانية بإشراف لجنة دولية⁽⁹²⁾. وهكذا، تمكن اغناتيف من الحصول على موافقة الدول الكبرى على "بروتوكول لندن" (31 آذار 1877)، الذي دعا الدولة العثمانية لاجراء الصلاحيات والغاء حالة الاستنفار وعقد السلام مع الجبل الاسود. وفي نهاية البروتوكول، حذرت الدول الحكومة العثمانية بأنه اذا لم تتحسن احوال المسيحيين عندها، فإنها، أي الدول الكبرى، سوف تتصرف مجتمعة لأجل مصلحة اوروبا⁽⁹³⁾.

ورغم توقيعها على البروتوكول، اعلنت الحكومة البريطانية أنها لن تنفذ التحذير ما لم تقم روسيا والدولة العثمانية بإلغاء حالة الاستنفار العسكري في آن واحد⁽⁹⁴⁾. وفي 9 نيسان

رفضت الدولة العثمانية بروتوكول لندن، لأنه نص على تجريدتها من سلاحها، بينما يحتفظ بسلاحهم المتربصون بالسلطنة.

5- الحرب الروسية العثمانية (24 نيسان 1877- 131 كانون الثاني 1878)

• التحضيرات الروسية للحرب

حتى قبل أن ينفذ مؤتمر الآستانة، كانت روسيا تدرك أنه لن يصل الى أية نتيجة. ولهذا، استبقت وعقدت معاهدة عسكرية مع النمسا/المجر (15 كانون الثاني 1877) نصت على أن تحتل النمسا/المجر البوسنة والهرسك مقابل حيادها في الحرب الروسية العثمانية المقبلة. ثم ما لبثت الدولتان أن طورتا المعاهدة الى اتفاقية سياسية (18 آذار) سمحت للنمسا/المجر استبدال احتلالها للبوسنة والهرسك بضم للمنطقتين، مقابل استيلاء روسيا على جنوب بيسارابيا. ووفقاً لمعاهدة 18 كانون الثاني واتفاقية 18 آذار تقرر، أن يكون سنجق نوفي بازار منطقة محايدة وعدم احتلال القوات الروسية لرومانيا، وألا تقدم الصرب والجبل الاسود مساعدات عسكرية الى روسيا الا خارج حدودهما. واخيراً، اتفق على عدم قيام دولة سلافية كبيرة في البلقان، وعلى تبادل الدعم الدبلوماسي لمواجهة اي تحرك دولي ضد سياستهما البلقانية. وفي حال انهيار الدولة العثمانية في اوروبا، جرى الاتفاق على جعل الآستانة مدينة حرة⁽⁹⁵⁾. وباختصار، ادركت الحكومة النمساوية/المجرية أنه لا يمكن منع تدخل روسيا في البلقان، ففضلت التزام "الحياد الودي"، والحصول على البوسنة والهرسك مقابل ضم روسيا لجنوب بيسارابيا وامتناعها عن اقامة دولة بلغارية كبرى.

وتلى الاتفاق مع النمسا/المجر، اتفاقيتين عسكريتين/ فنية واخرى سياسية (16 نيسان) مع رومانيا. وبموجب هاتين الاتفاقيتين سمحت رومانيا، ولم يكن لديها خيار آخر، للجيش الروسي الزاحف الى البلقان بعبور اراضيها، وتعهدت بالمشاركة في الحرب ضد الدولة العثمانية. وفي مقابل ذلك، تعهدت روسيا باحترام الحقوق السياسية لدولة رومانيا والمحافظة والدفاع عن سيادتها⁽⁹⁶⁾.

• اندلاع الحرب

أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في 24 نيسان 1877، وعبر جيشها نهر بروث، فيما كانت قوات روسية اخرى تهاجم الاراضي العثمانية في القوقاز. وفي 13 ايار، انضمت رومانيا الى الحرب، لكن الروس لم يسمحوا للجيش الروماني بالعمل مستقلاً، بل ضمن وحدات جيشهم. كذلك انضم متطوعون بلغار الى الجيش الروسي. وسواء في اوروبا او في آسيا، اتسم تقدم الجيوش الروسية عبر الاراضي العثمانية في مراحل الحرب الاولى بالبطء الشديد. فعلى الجبهة الاوروبية، لم يتمكن العثمانيون من عبور الدانوب قبل 23 حزيران. وبعد ذلك اتجهوا جنوباً نحو جبال البلقان حيث اوقفتهم المقاومة العثمانية غير المتوقعة عند بلفنا (Plevna) حتى اواخر تشرين الثاني. وفي آسيا، تلقى الروس ايضاً صدمة مؤقتة عند قلعة فارس. لكنهم حققوا بعد ذلك انتصارات سريعة وحاسمة على الجيش العثماني.

وعلى عكس حروبها السابقة ضد الدولة العثمانية، شددت روسيا في بيان الحرب الدائرة على العامل القومي لشعوب البلقان، وأعلنت انها تخوض الحرب لأجل تحريرهم من الحكم العثماني. ففي كلمة له عند اعلان الحرب، خاطب القيصر البلغار قائلاً: "يا مسيحيي بلغاريا، أنتم تمرون في فترة حاسمة. لقد حانت ساعة الخلاص من الطغيان الاسلامي... تكتلوا تحت

الرأية الروسية... اطيعوا السلطات الروسية واتبعوا تعليماتها بإخلاص.. ففيها تجدون قوتكم وأمنكم"⁽⁹⁷⁾.

وكانت القيادة الروسية، وفي مقدمتها جورشاكوف وسوسولوف، تريد حرباً سريعة وألا تعبر الجيوش الروسية جبال البلقان وتقيم دولة بلغارية في جنوبها. وكان الاثنان يريان أن سياسة "معتدلة" كهذه سوف تجنب البلاد تعقيدات دولية، خصوصاً مع شريكيتها في عصابة الابطارة الثلاث او مع بريطانيا. ومقابل هذا التيار، كان انصار الجامعة السلافية يرون - في ضوء ضعف الجيش العثماني والوضع الدولي - فرصة ذهبية لخلق دولة بلغارية كبرى والاستحواذ على الآستانة و"اعادة بعث العالم السلافي"⁽⁹⁸⁾.

• مواقف الدول الكبرى من الحرب

وفي اليوم الذي أعلنت روسيا فيه الحرب على الدولة العثمانية، ذكر الباب العالي الدول الأوروبية الموقعة على معاهدتي باريس والضمان بالتزاماتها في الدفاع عن استقلال الدولة العثمانية وسيادتها واعتبار ذلك مصلحة أوروبية عامة⁽⁹⁹⁾. لكن الأوضاع الدولية عشية الحرب كانت في مصلحة روسيا وتمنع قيام أي تكتل أوروبي ضدها، كالذي حصل خلال حرب القرم. فما هي إذن هذه الأوضاع الدولية؟ وكيف أصبح عليه الموقف الدولي خلال الحرب؟

فيما كانت إيطاليا وفرنسا غير مباليتين بالحرب الروسية العثمانية، انحصر التحرك الدولي في النمسا/المجر والمانيا وبريطانيا. وكانت النمسا/المجر لا تمنع بموجب الاتفاقيتين السالفتين الذكر مع روسيا، حرباً روسية عثمانية، شرط ألا تخلّ بالتوازن في البلقان وتضر بمصالحها الاستراتيجية، ومنها خلق دولة بلغارية. وطالما ان استراتيجية الحرب الروسية لن تتعدى هذه الحدود، رأت النمسا/المجر ألا تتدخل في الحرب، خصوصاً أنها ارادت أن تحافظ على علاقاتها مع روسيا ضمن عصابة الابطارة الثلاثة⁽¹⁰⁰⁾. أما المانيا، فأعلنت انها ستقف على الحياد في المسألة الشرقية. لكن بسمارك، الذي كان يدرك اخطار الجامعة السلافية على استقلال النمسا/المجر، أعلن ان بلاده سوف لن تقف مكتوفة اليدين إذا ما تعرض استقلال النمسا/المجر للخطر⁽¹⁰¹⁾. وكان هذا تحذيراً غير مباشر لروسيا من مغبة الاعتماد على مساعدة المانيا في أية حرب ضد الشريك الثالث في العصابة. كما كان احد الاسباب التي جعلت روسيا تسعى للاتفاق مع النمسا/المجر قبل بدء الحرب. ومع ذلك، كان بسمارك يخشى ألا تسير الامور كما يشتهي وتتورط الدول الأوروبية في حرب عامة، كما حدث في حرب القرم مما قد يؤدي الى قيام تحالفات جديدة تنسف مركز المانيا الدقيق في التوازن الأوروبي. لذلك، رأى ان افضل وسيلة هي اشباع اطماع الدول الكبرى بمسائل بعيدة عن وسط أوروبا. ومن هنا جاء اقتراحه بحل المسألة الشرقية عن طريق تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الكبرى. فهي بالنسبة اليه، لم تكن تستحق "التضحية بعظمة جندي الماني"⁽¹⁰²⁾. وفي 15 حزيران 1873، عاد بسمارك الى ما كان قد عرضه على روسيا والنمسا/المجر في كانون الثاني 1876 بتقسيم البلقان بينهما، في حين تحصل بريطانيا على مصر وتعوض فرنسا بتونس وإيطاليا بطرابلس. أما بالنسبة الى الآستانة، فرأى بسمارك أن تكون منطقة نفوذ روسية⁽¹⁰³⁾.

كانت اولى ردود الفعل البريطانية على عروض بسمارك غاضبة. اعتقد الانكليز بأن بسمارك يسعى لأن يضرب بلدهم بروسيا. وصرح دذرائلي، الذي كان لا يثق ببسمارك، ان بلاده لا تحتاج لاذنه اذا ما قررت احتلال مصر، وأن قوة بريطانيا "هي في البحر: إن الآستانة هي مفتاح الهند وليست مصر وقناة السويس"⁽¹⁰⁴⁾. والواقع إن تأكيد دذرائلي اهمية الممرات لبريطانيا، جاء في وقت كانت فيه "شركة الهند الشرقية" تطلق صيحات الخوف من التطورات

الحاصلة في الشرق، اذا اعتبرت المسألة الشرقية "مسألة روسية هندية" وطالبت "بضمان حياذ الآستانة وبرزخ السويس، حيث أنهما يؤثران على المواصلات الى الهند وعلى علاقتنا (بريطانيا) مع روسيا، حيث اصبحت الاخيرة جارتنا، بعدما استقرت في آسيا الصغرى وعلى حدودنا الهندية"⁽¹⁰⁵⁾.

والجدير بالذكر، أن الحكومة البريطانية التي كانت قبل شهر على عروض بسمارك، وبسبب انقسامها حول عمل موحد ضد روسيا يقي مصالحها من الضرر، قد اكتفت بتوجيه انذار الى الاخيرة (6 ايار 1877) بعدم التعرض لمصالحها التجارية او الاستراتيجية وهي الطريق الى الهند (قناة السويس، والممرات العثمانية والآستانة). وفي رده على دربي (30 ايار)، نفي جروشاكوف أية نية لبلاده لتعطيل الملاحة في قناة السويس او احتلال الآستانة، لأن الاخيرة مسألة اوروبية عامة⁽¹⁰⁶⁾. وفي 17 و 21 تموز، تكرر الانذار البريطاني، حينما كان الجيش الروسي مندفعاً نحو جبال البلقان. وفي الوقت ذاته (28 تموز)، لم تتجح بريطانيا في جر النمسا/المجر الى تحالف معها ضد روسيا⁽¹⁰⁷⁾.

• معاهدة صلح سان استيفانو (3 أيار 1878) ونتائجها

وكما ذكرنا آنفاً، فقد توقف الزحف الروسي في الجبهة الاوروبية عند قلعة بلغنا، بعدما استبسل العثمانيون بقيادة عثمان باشا في الدفاع عنها. وقد اضطر هذا القيادة الروسية الى طلب العون من دول البلقان. إلا أن هذه الدول ترددت في ذلك، إذ خشيت من أن يتمكن العثمانيون من سحق الجيش الروسي. ولكن المقاومة العثمانية انهارت في 11 كانون الاول 1877، ما جعل دربي يحذر روسيا مجدداً بأن بلاده سوف لن تقف مكتوفة اليدين حتى ولو احتلت روسيا الممرات والآستانة احتلالاً مؤقتاً. وبعدها رفض الروس وساطة بريطانية لانهاء الحرب⁽¹⁰⁸⁾، اندفعوا بقواتهم واحتلوا صوفيا وادرنة (كانون الثاني 1878). ثم ما لبثت روسيا والدولة العثمانية أن توصلتا الى عقد هدنة (31 كانون الثاني 1878). وبموجب البند الخامس لاتفاق الهدنة، تعهد السلطان العثماني "بالوصول الى اتفاق مع قيصر روسيا في سبيل الحفاظ على حقوق روسيا ومصالحها في ممرات البوسفور والدردينيل"⁽¹⁰⁹⁾، وهو ما اثار بريطانيا. كذلك، نص الاتفاق على ايجاد دولة بلغارية في البلقان.

وبعد هذا الاتفاق، اخذت الحكومة البريطانية تدرك اكثر مخاطر السياسة الروسية على مصالحها، ولم تعد المسألة هي المحافظة على الدولة العثمانية، بقدر ما اصبحت مسألة التفوق الروسي او البريطاني في العالم⁽¹¹⁰⁾ ولهذا، قررت الحكومة البريطانية في شباط، صرف مبلغ ستة ملايين جنيه استرليني لدعم قدرات البلاد العسكرية⁽¹¹¹⁾. وفي الوقت، ذاته حاولت فاشلة انشاء جبهة من دول البحر المتوسط ضد النفوذ الروسي⁽¹¹²⁾. وبعد تردد، امرت الحكومة البريطانية اسطولها بالتقدم نحو الممرات (12 شباط 1878) وسط احتجاج عثماني واستقالة دربي⁽¹¹³⁾. وبموافقة عثمانية، رد الروس على التحرك البريطاني بالتقدم الى سان استيفانو (San Stefano)، حيث عسكروا على بعد عشرة أميال من العاصمة العثمانية. وهكذا اصبح الاسطول البريطاني في الممرات، بينما الجيش الروسي في سان استيفانو ولا يفصل بينهما سوى مسافة خمسين ميلاً⁽¹¹⁴⁾. وبدى أن الحرب اصبحت وشيكة بين الدولتين. ولكن روسيا توصلت في 3 آذار 1878 الى معاهدة سان استيفانو مع الدولة العثمانية. وقد اوجدت المعاهدة دولة بلغارية كبيرة تمتد من البحر الاسود الى بحر ايجه، وتضم روميليا الشرقية ومقدونيا. كما تخلت الدولة العثمانية الى روسيا عن قارس وباطوم واردةان وبايزيد كجزء من تعويضات الحرب التي كان عليها أن تدفعها الى روسيا، مقابل اعطاء جزء من اقليم دوبرجة (Dobrudja) الى رومانيا. أما الصرب والجبل الاسود، فتقرر حصولهما على مكاسب اقليمية ومنحهما الاستقلال مع رومانيا.

كما قضت الاتفاقية تنفيذ الإصلاحات التي كان مؤتمر الأستانة قد قررها للبوسنة والهرسك. هكذا، لم تُبق الاتفاقية للدولة العثمانية في أوروبا سوى منطقتين منفصلتين، تراقيا الشرقية والبنانيا وسهول فاردار في الجانب الآخر وتفصل بينهما بلغاريا الكبرى⁽¹¹⁵⁾.

قُبلت معاهدة سان استيفانو بعاصفة من الاحتجاج من جانب دول البلقان وبريطانيا والنمسا/المجر. فدول البلقان شعرت ان التوازن في شبه الجزيرة قد اختل لصالح بلغاريا الكبرى الواقعة تحت النفوذ الروسي. اما بريطانيا، فوجدت بقيام دولة بلغارية كبرى تحت النفوذ الروسي مع منفذ على بحر ايجه، وكذلك استيلاء روسيا على مناطق عثمانية في آسيا الصغرى، تهديدا للهند ولمصالحها في الممرات والاسنانة. فقامت على الفور باستدعاء 7000 جندي من الهند⁽¹¹⁶⁾. ولم يكن قيام دولة بلغارية كبرى مع منفذ على البحر هو الذي اقلق النمسا/المجر فحسب، بل اتساع تلك الدولة نحو الغرب، وهو الذي اعتبرته انتهاكا صارخا لاتفاقية 18 اذار 1877⁽¹¹⁷⁾. فهددت النمسا/المجر باحتلال البوسنة والهرسك، واعلنت التعبئة في دلماشيا وفي ولايات الدانوب⁽¹¹⁸⁾. كما اعلنت ان عقد السلام بين روسيا والدولة العثمانية هي مسألة اوروبية يجب ان تحظى باتفاق الدول الكبرى. بل ان النمسا/المجر دعت، بناء على ذلك، الى عقد مؤتمر دولي. وفي حين وافقت معظم الدول على عقد مؤتمر، ربطت بريطانيا مشاركتها فيه بمناقشة بنود معاهدة سان استيفانو على طاولة المفاوضات، الا ان روسيا رفضت ذلك في البداية، ثم ما لبثت ان وافقت، بعدما رأت اجماعاً دولياً حول تلك المسألة، وبعدها ادركت ان الاوضاع المالية والعسكرية السيئة للبلاد لا تسمح بخوض حرب جديدة⁽¹¹⁹⁾.

وقبل عقد مؤتمر برلين الذي دعا اليه بسمارك، حاولت روسيا ان تمنع اي تقارب بين النمسا/المجر وبريطانيا، كي تأتي الدولتان الى المؤتمر من دون اتفاق مسبق بينهما حول حل المسألة. لذلك، دخلت روسيا في مفاوضات مع النمسا/المجر من دون التوصل إلى أي اتفاق بسبب تضارب مصالحهما في البلقان⁽¹²⁰⁾. وفي الوقت ذاته، كانت روسيا تجري مباحثات مع الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في لندن. وفي 20 ايار توصلت الدولتان الى اتفاق تعهدت روسيا بموجبه لبريطانيا الا تمتد بلغاريا جنوبي جبال البلقان. وفي مقابل ذلك، وافقت بريطانيا على استيلاء روسيا على باطوم وقارس وجنوب بسارابيا⁽¹²¹⁾. ولما كانت بريطانيا تدرك ان توسع روسيا في آسيا الصغرى سيؤثر على مصالحها في الهند، قررت الحصول على قاعدة في اراضي الدولة العثمانية تكون مفتاحاً لغرب آسيا. فوقع اختيارها على جزيرة قبرص، فاحتلتها بموافقة السلطان، بعدما تعهدت لقاء ذلك بالدفاع عن ممتلكاته في آسيا ضد روسيا⁽¹²²⁾.

ورغم اتفاقها مع روسيا، لم تشأ بريطانيا الذهاب الى مؤتمر برلين وحيدة. ولذا، عقدت مع النمسا/المجر اتفاقاً (6 حزيران) يقضي بمنع قيام دولة بلغارية كبيرة تمتد عبر جبال البلقان، وعلى اعادة المناطق البلغارية المنزوعة من الدولة العثمانية الى سيادة السلطان. واخيراً، تعهدت بدعم مطالب النمسا/المجر بالبوسنة في مؤتمر برلين⁽¹²³⁾.

6- مؤتمر برلين (13 حزيران- 13 تموز 1878)

افتتح مؤتمر برلين في 13 حزيران بدعوة وجهها بسمارك الى الدول الكبرى. وعدا اليونان، فقد استثنيت دول البلقان من الدعوة، بسبب اصرار روسيا على ذلك. ورغم ان المسألة البلغارية كانت من اكثر المسائل اهمية على طاولة المفاوضات، لم يحضر البلغار إلى المؤتمر، اذ اصرت روسيا على التحدث باسمهم. وبنتيجة المؤتمر (معاهدة برلين)، منحت الصرب، ورومانيا، والجبل الاسود استقلالاً تاماً، وبلغاريا إستقلالاً ذاتياً مع دفع الى الجزية إلى السلطان. كما أعيدت مقدونيا الى الدولة العثمانية. اما روميليا الشرقية، وهي بلغاريا الجنوبية، فجعلت

ولاية مستقلة ذاتياً تحت سيادة السلطان. ومقابل ضم روسيا لجنوب بسارابيا، حصلت رومانيا على تعويض بضم اقليم ديروجة. ولعل اهم المقررات التي اتخذها المؤتمر في ما يتعلق بمصير مناطق اوربا العثمانية، كان منح النمسا/المجر حق احتلال البوسنة والهرسك وسنجق نوفي بازار. وفي آسيا الصغرى، تقرر ضم روسيا منطقتي باطون وقارس واردهان، واعادة بايزيد، التي احتلتها روسيا خلال الحرب الى الدولة العثمانية⁽¹²⁴⁾.

وكان من نتائج المؤتمر ان الجامعة السلافية، التي عملت روسيا على تتميتها بعد حرب القرم ووصلت الى ذروتها في معاهدة سان استيفانو، قد اجهضت خلال مؤتمر برلين من قبل الدول الكبرى، بريطانيا، النمسا/المجر والمانيا. فيسمارك، الذي عرض ان يكون "وسيطاً أميناً" بين الفرقاء، لم يدخر جهداً في مساعدة النمسا/المجر وبريطانيا على رسم خريطة البلقان، في حين استعادت الدولة العثمانية الكثير من ممتلكاتها التي خسرتها خلال الحرب. ولهذه الاسباب، خسرت روسيا كثيراً من نفوذها في البلقان، بينما تحطمت عصابة الابطرة الثلاثة في السنوات التالية، وارتمت روسيا في احضان فرنسا.

الحواشي

- (1) Hajo Holborn: Deutschland und die Tuerker 1878-1890, Berlin 1926, p. 6. وعلى إثر تدخل القنصل الالمانى في القدس في نزاع روسيا مع الكليروس اليوناني، أوعز بسمارك (1872) الى جميع القناصل الالمان في الشرق بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية للمنطقة، انظر: Derek Hopwood: The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914, Church and Politics in the Near East, Oxford 1969, p. 184.
- (2) B.H. Sumner: Russia and the Balkans 1870-1880, Oxford 1937, pp. 2-15; Barbara Jelavich: A Century of Russian Foreign Policy 1814-1914, Philadelphia & N.Y. 1964, pp. 169-172.
- وأ. ج. جرانيت/ هارولد تمبرلي: اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950، ترجمة محمد علي أبو درة/ لويس اسكندر، ط 6، ج 2، القاهرة، لات، ص 5-7؛ وانظر ايضاً هامش 107 من الحلقة الثالثة لهذه الدراسة.
- (3) Serge Gorianow: Le Bosphore et les Dardanelles, Etudes historique sur la question des détroits, Paris 1910, p. 156ff. ويخصص المؤلف الفصل الثاني عشر لدبلوماسية مؤتمر لندن.
- (4) Edward S. Creasy: History of the Ottoman Turks. London 1878, 2.ed. Beirut 1961, 546ff; Edouard Driault: La question d'Orient depuis ses origins jusqu'à la paix de Sèvres (1920), Paris 1921, p. 204; Gorianow, op.cit., p. 156. ببير رونوفان: تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) 1815-1914، تعريب جلال يحيى، القاهرة 1980، ص 417 و418.
- (5) Gorianow, op.cit., p. 162, Felix Bamberg: Geschichte der orientalischen Angelgenheit im Zeitraume des Pariser und des Berliner Friedens, Berlin 1892, p. 429; C. Phillipson, N. Buxton: The Question of the Bosphorus and Dardanelles, London 1917, p. 107.
- (6) Barbara Jelavich: The Ottoman Empire, The Great Powers and the Straits Question 1870-1887, Bloomington and London 1973, 48; M.S. Anderson: The Easter Question 1774-1923, N.Y., 1966, pp. 172-173; Creasy, op.cit., p. 547
- (7) Jelavich, The Ottoman Empire, pp. 55.
- (8) تفاصيل اخرى توردها المؤرخة حول الشكوك البريطانية للاتفاق السري بين الدولة العثمانية وروسيا خلال المؤتمر استناداً للارشيف البريطاني: Ibid, pp. 80-81.
- (9) نقلاً عن: Gorianow, op.cit., pp. 270ff
- (10) تفاصيل ذلك لدى: Paul Haury: Exposé simple et clair de la question d'orient, 1770-1915, 2ed. Paris 1923, p. 29; James T. Shotwell, Francis Déak: Turkey at the Stratus, N.Y. 1940, p. 54.

- Shotwell/Déak, op.cit., p. 53f.; Haury, op.cit., p. 29; Jelavich, Ottoman Empire, p. 65f. (11)
- Roderic H. Davison: Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, N.Y. 1973, pp. 81-134, 234-269; L.S. Stavrianos: The Balkan since 1453, N.Y./London 1958, pp. 385-387; Carl Ritter von Sax: Geschichte des Machtverfalls der Tuerkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der 'orientalisachen Frage' bis auf die Gegenwart, Wien 1908, P. 356. (12)
- Davison, op.cit., p. 136-171; Stavrianos, op.cit., 387. (13)
- Stavrianos, op.cit., p. 399. (14)
- بالإضافة الى العامل الديني، يقر ستفريانوس بعوامل اخرى، كالجامعة السلافية والاضاع الاقتصادية.
- Ibid, p. 383f; Davison, op.cit., p. 116. (15)
- Davison, P. 115ff; Sax, op.cit, p. 356. (16)
- Davison, P. 114ff; Stavrianos, op.cit, p. 384. (17)
- Winfried Baumgart: Vom Europaeischen Konzert zum Voelkerbund. Friedensschluesse und Friedenssicherung von Wien bis Versailles, Darmstadt 1974, p. 26f. (18)
- Anderson, op.cit., p. 138f.; Stavrianos, p. 397f. (19)
- Weltgeschichte in Zehnbaenden, Redaktion: J.J. Suits, vol. VII, Berlin 1966, P. 181; Mihailo D. Stojanovic: The Great Powers and teh Balkans 1875-1878, Cambridge 1939, reprinted 1968, p. 9. (20)
- ويمكن الاطلاع على هذه النقطة في كتاب المؤرخ البريطاني هربرت فيشر: تاريخ اوروبا في العصر الحديث (1789-1950)، ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبيع، ط 6، القاهرة، بت، ص 361-360.
- Sumner, op.cit., p. 138f.; Stavrianos, op.cit., p. 399. (21)
- وكتاب فيشر، ص 365.
- Driault, op.cit., p. 207; Stojanovic, op.cit., p. 8. (22)
- Sumner, op.cit., p. 111f.; Stavrianos, op.cit., p. 398; Driault, p. 207; (23)
- Sir Charles Eliot: Turkey in Europe, reprinted, London 1965 p. 315; Jelavich A Century of Russian Foreign Policy, op.cit., p. 178; (24)
- وجرانت/ تمبرلي، ص 12-13.
- Stavrianos, 398; G.D. Clayton: Britain and the Eastern Question Missolonghi to Gallipoli, London, P. 127. (25)
- Bamberg, op.cit., p. 429-433; Jelavich, Century of Russian Foreign Policy, p. 175. (26)
- Anderson, op.cit., p. 165ff; Stojanovié, op.cit., pp. 5-7 (27)
- ويظهر التمجيد العرفي بصورة واضحة خلال الحروب البلقانية (1913)، عندما اندلعت الحرب بين الدول البلقانية بعضها البعض. Baumgart, op.cit., p. 28. (28)
- Stavrianos, p. 395. (29)
- راجع كتاب فيشر، ص 369. (30)
- Gebhardt: Handbuch der deutschen Geschichte. 9. neu bearbeitete Aufl. Hrsg. راجع: (31)
- Herbert Grundmann, Bd. III, von der franzoesischen Revolution bis zum ersten Weltkrieg, Stuttgart 1973, pp. 277-279; Stojanovié, 10f.; Jelavich, Century of Russian Foreign Policy, p. 176. (32)
- راجع:
- Herbert Feis: Europe the World's Banker 1870-1914, N.J. 1974 313f.; Sumner, p. 170; Anderson 185. (33)
- Weltgeschichte in Zehnbaenden, vol. VII, pp. 179-180; Bamberg, p. 317; R. Grant (34)
- Barnwell: The Russo-Turkish War, California 1877, p. 384. (35)
- .494. Weltgeschichte, op.cit., vol VII, p. 179f.; Sax 399f.; Stavrianos 396-379. (36)
- Stavrianos, 399. (37)
- Stavrianos, 381-382, 399. (38)
- كما يثبت المؤرخ ذلك من خلال التقارير الروسية والنمساوية.
- Stejanovié, op.cit., p. 22f. 42f. (39)
- Anderson, 181f.; Sumner, pp. 145-151؛ وراجع بيير رونوفان، ص 495. (40)
- Stavrianos, 398; Anderson, 181; Sumner, 145.. (41)
- Stojanovié, p. 40. (42)
- Gebhardt, op.cit., p. 281f. (43)
- Barnwell, op.cit., pp. 387-381; Anderson 182; Sumner 148f., 150. (44)
- Barnwell 386f.; Sax, p. 401f.; Bamberg, p. 450. (45)

- (44) Driault, p. 210; Stojanović, p. 42f.; Sax, p. 402f.
- (45) Georg Webers: Lehr-und Handbuch der Weltgeschichte, neu bearbeitet von Alfred Baldamus, IV. Bd. Neuste Zeit, Leipzig 1911, p. 667; Barnwell pp. 385-389; Driault, 210.
- (46) Creasy, p. 548f.; Anderson, 182f.; Sax, pp. 409-417.
- (48) Driault, p. 211.
- (49) Paul Dehn: Deutschland und Orient in ihren wirtschaftspolitischen Beziehungen, 1. Teil Nach dem Orient, Muenchen/ Leipzig 1884, p. 135f.; A.D. Farnie: East and West of Suez. The Suez Canal in History 1856-1956, Oxford 1969, p. 751.
- (50) William L. Langer: European Alliances and Alignments 1871-1890, 2.ed., N.Y., 1966, p. 94f. وبيير رنوفان، ص 496.
- (51) بيير رنوفان، ص 496، جرائنت/ تمبرلي، ص 14-15.
- (52) Sumner, p. 165; Anderson, p. 183
- (53) Sumner, p. 164; Stavrianos, op.cit., p. 401
- (54) Dwight E. Lee: Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878, London 1934, p. 24f.; Stojanović, op.cit., p. 66f.
- (55) Jelavich, Century of Russian Foreign Policy, p. 177.
- (56) Stojanović, pp. 70-72. :
- (57) Ibid, p. 72.
- (58) Bamberg, op.cit., p. 470.
- (59) Stavrianos, p. 402.
- (60) Sumner, p. 178f.; Barnwell, p. 399.
- (61) Stojanović, p. 78.
- (62) Handbuch der Europaeischen Geschichte, Hrsg. Theodor Schieder, vol. V, p. 1019; Anderson, p. 186; Creasy, p. 549.
- (63) Bamberg, p. 469; Anderson 187.
- (64) Driault, p. 218; Anderson 185f.
- (65) Sax, op.cit., p. 420
- (66) Barnwell, p. 419f.
- (67) Sax, p. 420; Bamberg, p. 476.
- (68) Sumner, p. 220. أ:
- (69) Ibid, p. 224. نقلاً عن:
- (70) Anderson, p. 187. نقلاً عن:
- (71) Clayton, p. 136. وقارن بـ:
- (72) Sumner, p. 225f.
- (73) Sumner, p. 232f.
- (74) Anderson, p. 157; Stojanović, p. 28.
- (75) Langer, op.cit., p. 104; Barnwell, p. 424. نقلاً عن:
- (76) Wevers, op.cit., p. 669.
- (77) Lee, op.cit., p. 41; Langer, p. 105; Clayton, p. 137.
- (78) Bamberg, p. 438f.
- (79) Langer, p. 106; Stojanović, p. 131.
- (80) أنظر: محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة 1976، ص 241. Davison, op.cit., p. 386f. ولمزيد من التفاصيل، راجع:
- Robert Devereux: The First Ottoman Constitutional Period, A Study of the Midhat Constitution and Parliament, Baltimore 1963.
- (81) Sumner, p. 246f.; Langer, p. 107f.
- (82) Barnwell, p. 96f.
- (83) Devereux, p. 96f.
- (84) Stavrianos, p. 405f.
- (85) نقلاً عن الدسوقي: الدولة العثمانية، ص 246.
- (86) Stavrianos, p. 406.
- (87) Sumner, p. 256.
- (88) Bamberg, p. 479 f; 488.
- (89) Sumner, 259 f.
- (90) Anderson, 139..
- (91) Driault, p. 267.
- (92) Ibid, p. 219; Stojanović, pp. 142-144.

- (93) Sumner, p. 267.
- (94) Anderson, 193f.
- (95) Driault, p. 219; Sumner, p. 299; Weltgeschichte in Zehnbaenden, vol. VII, p. 182.
- (96) Clayton, op.cit., p. 142. نقلاً عن:
- (97) Webers, op.cit., p. 671. نقلاً عن:
- (98) Bamberg, p. 489f.
- (99) Anderson, 196f.
- (100) Jelavich, Century of Russian Foreign Policy, p. 179; Gebhardt, op.cit., p. 282.
- (101) مروان بحيري: بسمارك والمسألة الشرقية. ترجمة وليد حمارنة، مجلة "تاريخ العرب والعالم"، العدد 26 (1980)، ص 28.
- (102) Armin Kössler, Die Wirtschaftsinteressen des Deutschen Kaiserreiches in der Tuerkei 1871-1908, Freiburg 1981, p. 102. نقلاً عن:
- (103) Goriainow, op.cit., p. 314f.; Gebhardt, op.cit., p. 283f.
- (104) Clayton, p. 139; Lee, p. 143; Farnie, p. 253. نقلاً عن:
- (105) L.H. Hoskins: British Routes to India, N.Y./ London/ Toronto 1928, p. 437. نقلاً عن:
- (106) Ibid, p. 260; Anderson 195.
- والحاشية: Driault, p. 219f.; Sax, p. 329; Shotwell/ Déak, op.cit., p. 56f.
- (107) Anderson, 106.
- (108) Jelavich, the Great Powers, p. 95f.
- (109) Ibid, p. 98; Sumner, p. 625. نقلاً عن:
- (110) Clayton, p. 19.
- (111) Langer, op.cit., p. 135.
- (112) Ibid, pp. 135-137.
- (113) Jelavich, the Great Power, p. 96f.
- (114) Sax, op.cit., p. 435f.; Stavrianos, p. 408.
- (115) Weltgeschichte in Zehnbaenden, vol. VII, p. 183f.
- وقارن بيير رنوفان، 419-500.
- (116) Clayton, 143.
- (117) Jelavich, Great Powers, p. 108; Webers, p. 674.
- (118) Weltgeschichte, op.cit., Vol. VII, p. 184.
- (119) Ibid, p. 184.
- (120) Langer, op.cit., p. 142.
- (121) Anderson, p. 207.
- (122) راجع دراسة Lee حول الظروف التي أحاطت بعقد المعاهدة بين بريطانيا والدولة العثمانية. كما قارن ب: Shotwell/ Deak, p. 61.
- (123) W.N. Medlicott: The Congress of Berlin and After 1878-1880, London 1938; p. 23-29; Langer 207.
- (124) Ibid, p. 45-125; Jelavich, Century of Russian Foreign Policy, op.cit., p. 184.